وتتمثّل المشكلة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة ـ حسب كالي ـ في النقص المحتمل في المياه، وهو «بالنسبة الى قطاع غزة ناجم عن الكثافة السكانية والنشاط الزراعي. وبالنسبة الى [الضفة الفلسطينية] يرتبط النقص بواقع أن معظم الثروات المائية، التي كان يمكن، من الناحية الفعلية، ان توضع في تصرف [الارض المحتلة] يجرى استغلاله حالياً، وخصوصاً الخزّانات الجوفية المائية الاسرائيلية، والجزء الجنوبي من مياه نهر الاردن الذي تستغله كل من اسرائيل والاردن. ان هذا الوضع هو، بصورة خاصة، من صنع الطبيعة؛ إذ ان معظم مياه الخزّانات الجوفية الموجودة في أراضي [الضفة الفلسطينية] يتسرّب الى الاراضي الاسرائيلية» (ص ٧٤ ـ ٧٥).

هذه المشكلات يمكن التعاون في حلها في حالة «السلام الاقليمي» الذي «سيسمح بمعالجة وضع القطاعات المائية لدول المنطقة، أو انه سيسمح بتحسين هذا الوضع». وستمتاز الحلول السلمية بأنها ستمنح جميع المشاركين فيها فوائد من دون الاضرار بالآخرين. وسيجلب التعاون بين دولتين أو بين دول عدّة الى المنطقة فوائد مصدرها الامور التالية:

أ ـ سيسمح السلام بإقامة مشاريع اقليمية مفيدة، كان قد تعذّرت إقامتها، حتى الآن، بسبب عوائق الحدود الاقليمية.

ب ـ ستنقل المياه من دول وأماكن قيمتها فيها ضئيلة الى أماكن لها فيها قيمة كبيرة.

ج ـ يشكّل التعاون، موضوع البحث، اساساً يدعم السلام ويقويه. وبناء على ذلك، فمن المعقول ان يحظى بمساعدة خارجية (وبخاصة التمويل) من جانب جهات دولية معنيّة بدفع عجلة السلام في المنطقة (ص ٤٨ ـ ٤٩).

وانتقل كالي، في الفصل الثاني، الى اقتراح مشاريع محدّدة؛ قسّمها الى نوعين يختلف كل منهما عن الآخر من حيث مقدار اهميتها ومساهمتها في السلام، «فمساهمة المشاريع التي تهدف الى حل مشكلة النقص في المياه في قطاع غزة و[الضفة الفلسطينية] مساهمة كبيرة وحيوية لأنها تحل مشكلة يضر وجودها بالهدوء والسلام. اما المشاريع الاخرى التي تقف وراءها، في الاساس، حوافز اقتصادية، فإن أهميتها السياسية ستكون اقل ايجابية، وسيكون الاساس فيها ان التعامل الاقتصادي الناجح بين أعداء الامس يساعد في ابعاد شبح الحرب وتقريب السلام» (ص ١٦٣).

ويمكن تلخيص المشاريع الستة الأساسية التي قدّمها المؤلف، على النحو التالي:

١ ـ مشروع نقل مياه النيل نحو الشرق: انطلق المؤلف في اقتراحه هذا من «أن كميات ضئيلة، بالمقياس المصري (نحو نصف بالمئة من الاستهلاك)، لا تشكّل عنصراً هامّاً في الميزان المائي المصري وغير مستهلكة اليوم، يمكن نقلها بصورة مجدية اقتصادياً في اتجاه الشمال، الى قطاع غزة والنقب الاسرائيلي. ويمكن، ضمن شروط محدّدة، نقلها حتى الى [الضفة الفلسطينية] والاردن. وتستطيع هذه الكميات ان تشكّل، في هذه المناطق، عنصراً حاسماً في القطاع المحلي للمياه» (ص ٨٦). واعتبر ان مشروعه سيكون توسيعاً، وتمديداً، للمشاريع المصرية القائمة على «نقل المياه الى سيناء وانشاء مشاريع ري فيها. وفي هذا الاطار، من المفروض ان تنقل قناة مصرية مياه النيل على امتداد شاطىء البحر الابيض المتوسط» (ص ٨٧).

٢ ـ تخزين مياه نهر اليرموك في بحيرة طبرية: اقترح كالي «تخزين التدفّق الشتوي لنهر اليرموك (الذي تعود أغلبية مياهه الى الاردن) في بحيرة طبرية» (ص ١٠٠). ويبرز ذلك بأن مصلحة الاردن تكمن في كونه «بحاجة بصورة ملحّة... الى زيادة امدادات مياه المدن، وزيادة المياه من أجل مواصلة تطوير الغور وتطوير أراض زراعية أخرى» (ص ١٠٥). واعتبر ان هذا المشروع أقل كلفة من البديلين الآخرين المتوفّرين للاردن «وهما: زيادة المياه المرتبطة بالتعاون مع سوريا وبالاتفاق معها (ببناء سد المقارن)، أو زيادتها بالاتفاق على نقل مياه من نهر الفرات» (ص ١٠٥). امّا اسرائيل فإن «لها مصلحة اقتصادية في استغلال فائض المياه... الذي يمكن ان يتيحه المشروع لها. كما أن لها مصلحة اقتصادية وبيئية إضافية تتمثّل في ان لمشروع التخزين في طبرية ميزة تحلية